

فصل 1: القول على فروق في الخبر ١٧٩ - أول ما ينبغي أن يُعلم منه أنه ينقسم إلى خبر هو جزء من الجملة لا تتم الفائدة دونه ، ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له. فالأول خبر المبتدأ، كمنطلق في قولك: "زيد منطلق"، والفعل كقولك: خرج زيد، وهو الأصل في الفائدة والثاني هو الحال: كقولك: جاءني زيد ركباً، وذلك لأن الحال خبر في الحقيقة، كما تثبت بخبر المبتدأ للمبتدأ، ألا تراك قد أثبتت الركوب" في قولك: "جاءني زيد ركباً لزيد؟ إلا أن الفرق أنك جنت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء، به، ثم وصلت به الركوب فالتبس به الإثبات على سبيل التبع للمجيء، وبشرط أن يكون في صلته. ومن غير أن تتسبب بغيره إليه، الفروق في الخبر: الاسم والفعل في الإثبات فالذي يليه من فروق الخبر، وهو الفرق بين الإثبات إذا كان بالاسم، كان بالفعل. وهو فرق لطيف تمس الحاجة في علم البلاغة إليه. الفرق بين الخبر إذا كان بالاسم، وإذا كان بالفعل، وأمثلتها: أن موضوع الاسم على أن يُثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجده شيئاً بعد شيء. ١٨٢ - وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء". فإذا قلت: "زيد منطلق، فقد أثبت الانطلاق فعلاً له، من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئاً فشيئاً، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: "زيد طويل"، و"عمرو قصير" : فكما لا تقصد ههنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث، بل توجبهما وتثبتهما فقط، وتقتضي بوجودهما على الإطلاق، ١٨٣ - وأما الفعل، فإنه يُقصدُ فيه إلى ذلك، فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً، ١٨٤ - وإن شئت أن تجس الفرق بينهما من حيث يُلطفُ، فتأمل هذا البيت: لا يَألفُ الدَّرهمُ المَضْرُوبُ خِرقتنا، .. لكن يَمُرُّ عليها وهو منطلق؟ ولو قلته بالفعل: "لكن يمر عليها وهو ينطلق"، لم يحسن. والخبر إذا كان فعلاً: ١٨٥ - وإذا أردت أن تعتبره حيث لا يخفى أن أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه، وأن قولنا: "كلبهم يبسط ذراعيه، لا يؤدي الغرض، وليس ذلك إلا لأن الفعل يقتضي مزاولته وتجدد الصفة في الوقت، ويقتضي الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاولته وتزجية فعل، ومعنى يحدث شيئاً فشيئاً. وبين أن يقول: "وكلبهم واحد مثلاً، ولم يعترضك الشك في أن أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه. فإذا قلت: "زيد طويل"، وإنما تقول: "يطول" و"يقصر"، إذا كان الحديث عن شيء يزيد وينمو كالشجر والنبات والصبي ونحو ذلك، فأما وأنت تحدث عن هيئة ثابتة، وعن شيء قد استقر طوله، ولم يكن ثم تزايد وتجدد، مسار الصفحة الحالية: فهرس الكتاب - الفروق في الخبر "تقسيمه - الفروق في الخبر الاسم والفعل في الإثبات أمثلة الفرق بين الخبر إذا كان فعلاً، ١٨٦ - وإذا ثبت الفرق بين الشيء والشيء في مواضع كثيرة، وظهر الأمر، بأن ترى أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه، وجب أن تقتضي بثبوت الفرق حيث ترى أحدهما قد صلح في مكان الآخر، كما هو العبرة في حمل الخفي على الجلي. وينعكس لك هذا الحكم أعني أنك كما وجدت الاسم يقع حيث لا يصلح الفعل مكانه، كذلك نجد الفعل يقع ثم لا يصلح الاسم مكانه، كان يؤديه. ١٨٧ - فمن البين في ذلك قول الأعشى: العمري لقد لاحت عيون كثيرة . تُشَبُّ لِمَقْرورين يصطليانها . معلوم أن لو قيل: "إلى ضوء نارٍ مُتَحَرِّقَةٍ ، لنبا عنه الطبع وأنكرته النفس، الإنكار من أجل القافية وأنها تُفسد به، بل من جهة أنه لا يُشبهُ العَرَضَ ولا يليق بالحال. ١٨٨ - وكذلك قوله : أو كلما وَرَدَتْ عُكاظ قبيلة . بَعَثُوا إِلَى عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ وذلك لأن المعنى في بيت الأعشى على أن هناك موقداً يتجدد منه الإلهاب والإشعال حالاً فحالاً، وإذا قيل: متحرقة"، العمري لقد لاحت عيون كثيرة . معلوم أن لو قيل: "إلى ضوء نارٍ مُتَحَرِّقَةٍ ، ثم لا يكون ذلك النبو وذلك الإنكار من أجل القافية وأنها تُفسد به بل من جهة أنه لا يُشبهه الغرض ولا يليق بالحال. أو كلما وَرَدَتْ عُكاظ قبيلة . بَعَثُوا إِلَى عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ وذلك لأن المعنى في بيت الأعشى على أن هناك موقداً يتجدد منه الإلهاب والإشعال حالاً فحالاً، متحرقة"، كان المعنى أن هناك ناراً قد م في ديوان الأعشى. و"المحلق بتشديد اللام وكسرهما وبفتحها أيضاً، لأن فرسا عضه في خده عضه كالحلقة. مسار الصفحة الحالية: ثبتت لها وفيها هذه الصفة، بعثوا إلي عريفهم بتوسم وذلك لأن المعنى على توسم وتأمل ونظر يتجدد من العريف هناك حالاً فحالاً، وتصفح منه للوجه واحد بعد واحد. لم يفد ذلك حق الإفادة. ١٨٩ - ومن ذلك قوله تعالى: {هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرِزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ} [فاطر: ٢]، لو قيل: "هل من خالق غير الله رازق لكم"، لكان المعنى غير ما أريد. كما تقول، إنه في موضع "زيد قائم"، فإن ذلك لا يقتضي أن يستوي المعنى فيهما استواء لا يكون من بعده افتراق، لم يكن أحدهما فعلاً والآخر اسماً، بل كان ينبغي أن يكون جميعاً فعلين، الفروق في الخبر: التعريف والتنكير في الإثبات من فروق الخبر في الإثبات، وأمثلته: ١٩١ - ومن فروق الإثبات أنك تقول: "زيد منطلق" و"زيد المنطلق" و"المنطلق زيد"، فيكون لك في كل واحد من هذه الأحوال غرض خاص وفائدة لا تكون في الباقي. فأنت تُفيدة ذلك ابتداءً. إلا من زيد وإما من عمرو، فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره. النكته أنك تُثبت في الأول الذي هو قولك: "زيد منطلق" فعلاً لم يعلم السامع من أصله أنه كان، وتثبت في الثاني الذي هو "زيد المنطلق" فعلاً قد علم السامع أنه كان، ولكنه لم يعلمه لزيد، فأفدته ذلك. وهو إثبات المعنى للشيء. وليس يقدر في ذلك أنك كنت قد علمت أن انطلافاً كان من أحد الرجلين، كمالك إذا لم تعلم أنه كان من أصله. ١٩٣ - وتمام التحقيق أن هذا

كلام يكون معك إذا كنت قد بلغت أنه كان من إنسان انطلاق من مَوْضِعِ كَذَا في وَقْتِ كَذَا لغرض كذا، فجَوِّزَتْ أن يكون ذلك كان من زيد. معلوماً على جهة الوجوب. ثم إنهم إذا أرادوا تأكيد هذا الوجوب أدخلوا الضمير المسمى فضلاً بين الجزئين فقالوا: "زيد" هو المنطلق". إذا كان الخبر نكرة، وتفصيل ذلك: ١٩٤ - ومن الفرق بين المسئلتين، أنك إذا نَكَرْتَ الخبر جاز أن تأتي بمبتدأ ثان، على أن تشرکه بحرف العطف في المعنى الذي أخبرت به عن الأول، وإذا عرفت لم يجز ذلك. تريد وعمرو منطلق أيضاً، ذلك لأن المعنى مع التعريف على أنك أردت أن تُثَبِّت انطلافاً مخصوصاً قد كان من واحد، في المطبوعة وحدها، من كان يثبته، لفرق في الخبر القصر في التعريف الخبر معرفة بالألف واللام، نحو "زيد" هو الشجاع"، وتفصيل فروق الوجه الأول: ١٩٥ - وعلم أنك تجد الألف واللام في الخبر على معنى الجنس، ثم ترى له في ذلك وجوهاً: أحدهما: أن تَقْصُرَ جنس المعنى على المُخْبِرِ عنه القَصْدِ المبالغة، وذلك قولك: "زيد هو الجواد" و"عمرو هو الشجاع"، تريد أنه الكامل إلا أنك تُخْرِجُ الكلام في صورة توهم أن الجواد أو الشجاعة لم تُوجَد إلا فيه، لقصوره عن أن يبلغ الكمال. فهذا. ثم إن كان قد كان ذلك الانطلاق من اثنين، فإنه ينبغي أن تجمع بينهما في الخبر فتقول: "زيد وعمرو هما المنطلقان"، ثم تجيء فتثبته لعمرو. ومن الواضح في تمثيل هذا النحو قولنا: "هو القائل بيت كذا"، وليس لِسَيْفِي في العِظَامِ بقية فأنت لو حاولت أن تشرك في هذا الخبر غيره، فتقول: "جرير هو القائل هذا البيت وفلان"، حاولت محالاً، لأنه قول بعينه، كأول في امتناع العطف عليه للإشراك، فلو قلت: "زيد" هو الجواد وعمرو"، معنى الوجه الثاني: التشكيل ١٩٦ - والوجه الثاني: أن تَقْصُرَ جنس المعنى الذي تُفِيدُه بالخبر على المُخْبِرِ عنه، لا على معنى المبالغة وترك الاعتداد بوجوده في غير المخبر عنه، ولا يكون ذلك إلا إذا قيدت المعنى بشيء يخصه ويجعله في حكم نوع برأسه، وذلك كنحو أن يُقَيَّدَ بالحال والوقت كقولك: "هو الوفي حين لا تظن نفس بنفس خيراً". وهكذا إذا كان الخبر بمعنى يتعدى، ثم اشترطت له مفعولاً مخصوصاً، هو الواهب المِئَةِ المصطفاة، .. إما مخاضاً وإما عِشَاراً نوعاً خاصاً من الوفاء، وكذلك تجعل هبة المئة من الإبل نوعاً خاصاً، وكذا الباقي. ثم إنك تجعل كل هذا خبراً على معنى الاختصاص، وأنه للمذكور دون من عداه. ألا ترى أن المعنى في بيت الأعشى: أنه لا يَهَبُ هذه الهبة إلا الممدوح؛ وربما ظن الظان أن "اللام" في "هُوَ الواهب المِئَةِ المصطفاة بمنزلتها في نحو "زيد" هو المنطلق"، كما كان القصد إلى انطلاق مخصوص وليس الأمر كذلك، لأن القصد ههنا إلى جنس من الهبة مخصوص، لا إلى هبة مخصوصة بعينها. يَدُلُّكَ على ذلك أن المعنى على أنه يتكرر منه، وعلى أن يجعله يهب المئة مرة بعد أخرى، وأما المعنى في قولك: "زيد هو المنطلق، فعلى القصد إلى انطلاق كان مرة وادة، كيف؛ وأنت تقول: "جرير" هو القائل وليس لسيفي في العِظَامِ بقية ١، تريد أن تُثَبِّت له قيل هذا البيت وتأليفه. فأفصل بين أن تقصد إلى نوع فعل، الوجه الثالث: ولكن على وجه ثالث، إذا قَبِحَ البكاء على قتيل. رأيتُ بكاءك الحسن الجميل لم ترد أن ما عدا البكاء عليه فليس بحسن ولا جميل، ولم تُقَيِّدَ الحسن بشيء فيتصور أن يُقْصَرَ على البكاء، كما قصر الأعشى هبة المئة على الممدوح، ولا يشك فيه شك. ١٩٨ - ومثله قول حسان: وَإِنَّ سَنَامَ المَجْدِ مِنْ آلِ هَاشِمٍ . بَنُو بنت مخزوم ووالدك العبد الفروق في الخبر نكت أخرى للتعريف] وأمثله، وهو "الموهوم": يكون المتأمل عنده كما يقال: "يُعرف وينكر"، وأنت لا تقصد شيئاً مما تقدم، فلست تشير إلى معنى قد علم المخاطب أنه كان، ولم يَعْلَمْ أنه ممن كان كما مضى في قولك: "زيد هو المنطلق ولا تريد أن تقصر معنى عليه على معنى أنه لم يحصل لغيره على الكمال، كما كان في قولك: "زيد هو الشجاع ولا أن تقول: ظاهر أنه بهذه الصفة، كما كان في قوله: "ووالدك العبد" ولكنك تريد أن تقول لصاحبك: هل سمعت بالبطل المحامي؟ وهل خصلت معنى هذه الصفة؟ وكيف ينبغي أن يكون الرجل حتى يستحق أن يُقال ذلك له وفيه؟ فإن كنت قتلته علماً، فعليك صاحبك واشدد به يدك، فهو ضالتك وعنده بغيتك، وطريقه طريق قولك: هل سمعت بالأسد؟ وهل تعرف ما هو؟ فإن كنت تعرفه، فزيد هو هو بعينه". ٢٠٠ - ويزداد هذا المعنى ظهوراً بأن تكون الصفة التي تريد الإخبار بها عن المبتدأ مجردة على موصوف، كقوله ابن الرومي هو الرجل المَشْرُوكُ في جُلِّ مَالِهِ . تقديره، كأنه يقول للسامع: فكر في رجل لا يتميز عفاته وجيرانه ومعارفه عنه في ماله وأخذ ما شأوا منه، فإذا حصلت صورته في نفسك، ٢٠١ - وهذا من عجيب الشأن، وله مكان من الفخامة والنبيل، وهو من سحر البيان الذي تَقْصُرُ العبارة عن تأدية حقه. والمُعَوَّلُ فيه على مراجعة النفس واستقصاء التأمل، فإذا علمت أنه لا يريد بقوله: "الرجل المشروك في جل ماله" أن يقول: "هو الذي بلغت حديثه، والذي وهب المئة المصطفاة من الإبل ولا أن يقول إنه على معنى: "هو الكامل في هذه الصفة، حتى كأن ههنا أقواماً يُشركون في جل أموالهم، إلا أنه في ذلك أكمل وأتم، لأن ذلك لا يُنْصَوِّرُ. وذاك أن كون الرجل بحيث يُشرك في جل ماله، كما أن بَدَلَ الرجل كل ما يملك كذلك ولو قيل: "الذي يُشركُ في ماله، وإذا كان كذلك، علمت أنه معنى ثالث. ثم تأمل فلاناً، وتجده يؤديها لك نصاً، ٢٠٢ - وإن أردت أن تسمع في هذا المعنى ما تسكن النفس إليه سكون الصادي إلى برد الماء، فاسمع قوله: أن الرجل المدعو عاق فقره . وإن أردت أعجب من ذلك فقوله: أهدى إلي

أبو الحسين يدا . أرجو الثواب بها لديه غدا وكذلك عادات الكريم إذا . أَوْلَى يَدًا حُسِبَتْ عَلَيْهِ يدا إن كان يحسد نفسه أحد، .. فلأزعمك ذلك الأقدم فهذا كله على معنى الوهم والتقدير، ثم يجربه مجرى ما عهد وعلم. "الذي" ومجيئها في الخبر الموهوم ٢٠٣ - وليس شيء أغلب على هذا الضرب الموهوم من الذي"، ومثال ذلك قوله: أخوك الذي إن تدعه لملمة . يحبك وإن تغضب إلى السيف يغضب أخوك الذي إن ربه قال إنما . أريت وإن غائبتة لان جانبه فهذا ونحوه على أنك قدّرت إنساناً هذه صفته وهذا شأنه، وأحلت السامع على من يعن في الوهم، دون أن يكون قد عرف جرلاً بهذه الصفة فأعلمته أن المستحق لاسم الأخوة هو ذلك الذي عرفه، حتى كأنك قلت: أخوك زيد الذي عرفت أنك إن تدعه لملمة يحبك". ٢٠٤ - ولكون هذا الجنس معهوداً من طريق الوهم والتخيل، جرى على ما يُوصف بالاستحالة، كقولك للرجل وقد تمّنى: "هذا هو الذي لا يكون"، وكقوله: ما لا يكون فلا يكون بحيلة .

أبدأ وَمَا هُوَ كَأَنَّ سَيُكُونُ ٣ ولذلك قال المأمون: "خدمني الخلافة وأعطني هذا صاحب". فهذا التعريف الذي تراه في صاحب لا يعرض فيه شك أنه موهوم. الفرق بين المنطلق "زيد" و"زيد المنطلق والمبتدأ والخبر معرفتان ٢٠٥ - وأما قولنا: "المنطلق زيد"، والفرق بينه وبين أن تقول: "زيد" المنطلق ، فليس الأمر كذلك، بل بين الكلامين فصل ظاهر. وبيانه: أنك إذا قلت: "زيد المنطلق"، فأنت في حديث انطلاق قد كان، وعرف السامع كونه، إلا أنه لم يعلم أمين زيد كان أم من عمرو؟ فإذا قلت: "زيد المنطلق"، بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز. وليس كذلك إذا قدمت "المنطلق" فقلت: "المنطلق زيد"، فلم تثبتة ، فقال لك صاحبك: المنطلق زيد"، والرجل ممن عرفته قديماً ثم بعد عهدك به فتناسيته، أما تعرفه؟ لشد ما نسيته ، ولا يكون (الغرض أن يثبت له ليس الديقاج، لاستحالة ذلك، فمتى رأيت اسم فاعل أو صفة من الصفات قد بدى به، فجعل مبتدأ، وجعل الذي هو صاحب الصفة في المعنى خبراً، اختلاف معنى التقديم والتأخير في المعرفتين إذا كانتا مبتدأ وخبراً: ٢٠٦ - واعلم أنه ربما اشتبهت الصورة في بعض المسائل من هذا الباب، والآخر خبراً، كقولك: "كان زيد أخاط" و"كان أخوك زيداً"، فيظن من ههنا أن تكافؤ الاسمين ي التعريف يقتضي أن لا يختلف المعنى بأن نبدأ بهذا وثنتني بذاك، وحتى كان يسقط ويرتفع إذا كان الجزآن معاً معرفتين. ٢٠٧ - ومما يوهم ذلك أنك تقول: "الأمير زيد"، و"جئتك والخليفة عبد الملك"، وتقوله لمن لا يشاهد، ومن هو غائب عن حضرة الإمارة ومعدن الخلافة. وهكذا من يتوهم في نحو قوله: أبوك حباب سارق الضيف برده . وجدّي يا حجاج فارس شمرًا أنه لا فصل بينه وبين أن يقال: حباب أبوك، وفارس شمر جدي"، وهو موضع غامض. والذي يبين وجه الصواب، ويدل على وجوب الفرق بين المسئلتين: أنك إذا تأملت الكلام وجدت الا احتمال التسوية، وما تجد الفرق قائماً فيه قياماً لا سبيل إلى دفعه، هو الأعم الأكثر؟. ٢٠٨ - وإن أردت أن تعرف ذلك، فانظر إلى ما قدمت لك من قولك: "اللايس الديقاج زيد ، وأنت تشير له إلى رجل بين يديه، ثم انظر إلى قول العرب: "ليس الطيب إلا المسك ، وقول جرير : ونحو قول المتنبي: ألسنت ابن الألى سعدوا وسادوا وأشباه ذلك مما لا يحصى ولا يعد وأرد المعن على أن يسلم لك مع قلب طرفي الجملة، وقُل: "ليس المسك إلا الطيب"، و"أليس خير من ركب المطايا إياكم؟" ، و"أليس ابن الألى سعدوا وسادوا إياك؟ ٢ تعلم أن الأمر على المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه والخبر خبر لأنه مسند تثبت به وبيان ذلك: والخبر خبراً لأنه مسند ومثبت به المعنى. تفسير ذلك: أنك إذا قلت: "زيد" منطلق " فقد أثبت الانطلاق لزيد وأسندته إليه، فزيد مثبت له، ومنطلق مثبت به، وأما تقديم المبتدأ على الخبر لفظاً، فحكم واجب من هذه الجهة، أي من جهة أن كان المبتدأ هو الذي يُثبت له المعنى ويسند إليه، ولو كان المبتدأ مبتدأً لانه في اللفظ مقدم مبدوء به، لكان ينبغي أن يخرج عن كونه مبتدأً بأن يقال: "منطلق زيد"، ولوجب أن يكون قولهم: "إن الخبر مقدّم في اللفظ والنية به التأخير،